رجال الامن ، وقامت أيضا بتعزيز الحراسات عند مبنى المقاطعة الذي يضم دوائر الحكومة ، ويشكل مبنى المخفر بالاضافة الى مبنى المقاطعة موقعين عسكريين يمكن منهما السيطرة على كثير من أحياء المدينة . هنا تدخلت حركة المقاومة وقامت باحتلال المخفر ، واخراج رجال الشرطة والجيش منه . فتحركت قوات السلطة من كافة مداخل المدينة وقامت باحتلالها ، بحجة الدفاع عن المخفر ، بينما هي في الواقع تستعد لهذا الهجوم منذ أن بدأت باحتلال المواقع التي ذكرناها. والامر الذي يؤسف له أن كثيرا من الصحف العربية ، أبرزت الموضوع، على انه موضوع مخفر المدينة فقط ، فنقلت بذلك صورة جزئية جدا أخفت معالم الموضوع الحقيقية .

بعد جرش بدأت حركة المقاومة تتوقع هجوما اردنيا آخر باتجاه اربد ، خاصة وان اجراءات مماثلة جرى اتخاذها حول المدينة (ضرب القواعد المحيطة باربد بالمدفعية ، نشر لواء اردني على الحدود الفاصلة بين الاردن وسوريا) . ولكن قدوم الباهي الادغم ، ورد الفعل العربي (رسالة السادات — تصريحات القذافي) أوجد وضعا سياسيا يصعب معه الاستمرار في نفس السياسة . ولكن معطيات الامور تشير الى أن هذا التوقف مرهون بالوقت فقط ، ومن المتوقع جدا أن تبدأ معركة جديدة حول اربد ، حين تنتهي حدة المراقبة العربية للوضع .

هذه الحالة من التوتر المستمر ، ولدت — كما قلنا — لدى اللجنة العربية ، احساسا بضرورة التوجه لوضع أسس لتنفيذ اتفاقيتي القاهرة وعمان ، بعيدا عن الغرق في تفاصيل كل حادث . وقد قاد هذا الاسلوب في التفكير الى عقد اتفاقية جديدة ، وابرز ما في هذه الاتفاقية :

١ — جمع أسلحة الميليشيا ، وتخصيص أماكن معينة لها ، تتمتع بحصانة تامة .

٢ — جمع اسلحة المقاومة الشعبية التابعة للجيش بنفس الطريقة .

٣ — ازالة الصبغة العسكرية عن جميع مخافر الامن .

٤ — سحب لواء الامن من عمان (وهو اللواء الذي يستعمل كقوة عسكرية تحت ستار رجال الشرطة).

٥ — الغاء نقط التفتيش داخل العاصمة .

ونلاحظ ان موافقة الحكومة الاردنية على هذه النقاط تتضمن اعترافا واضحا بأنها كانت تنفذ فعلا التكتيك الذي شرحناه قبل قليل . وتطبيقا لذلك تم في اليوم التالي لتوقيع الاتفاق اغلاق مخفر في جبل الاشرفية وتم سحب افراد لواء الامن الذين يشغلونه ، وتم ايضا ابدال افراد لواء الامن الذين يشغلون مخفرا آخر في جبل الهاشمي بافراد شرطة عاديين .

ان هذه الاجراءات لا تعني انهاء الاشتباكات (والوقائع كل يوم تؤكد ذلك) ولكنها تعطي صورة واقعية عن نمط العلاقات القائمة بين النظام والمقاومة ، وتعطي ايضا صورة عن وضع اللجنة العربية ، وعن أسلوب عملها ، في مهمة تكاد تبدو مستحيلة ، مهمة التوفيق بين النظام الاردني وبين حركة المقاومة بعد معارك أيلول .

تبقى قضية هامة في هذا السياق لا بد من الوقوف عندها ، قضية سحب سلاح الميليشيا ووضعه في اماكن تتمتع بالحصانة . لقد أثارت هذه القضية ، ولا زالت تثير جدلا واسعا في أوساط حركة المقاومة، ذلك ان بقاء السلاح في أيدي عناصر الميليشيا ، هو الرمز المفهوم جماهيريا ، لبقاء المقاومة وقدرتها على حماية نفسها . ونظرا لحساسية القرار فقد عقدت أمانة سر اللجنة المركزية اجتماعا خاصة مع قيادة الميليشيا لشرح الخطوة لاعضائها واقناعهم بها ، ويبدو أن مهمة أمانة السر لم تكن سهلة ، لذلك دأبت امانة السر على القول أكثر من مرة ، ان السلاح لم ينزع من الميليشيا ، وان كل ما حصل هو تجميع هذا السلاح في مراكز معينة، وأن توزيعه على الجميع حين يقتضي الامر ذلك سهل وميسور. وان الهدف الاساسي من وراء ذلك هو التحكم بهذا السلاح ، حتى لا يكون استعماله عرضة للمواقف والتصرفات الفردية .

والجدير بالذكر ان موضوع الميليشيا كان قد طرح في مؤتمر القمة الذي عقد اثناء حوادث أيلول ، ولطلب الملك حسين سحب هذا السلاح،ولكن الوفد الفلسطيني برئاسة السيد ياسر عرفات رفض ذلك مؤكدا أن السلطة الاردنية تملك «المقاومةالشعبية» ولا يمكن سحب سلاح الميليشيا مع وجود المقاومة الشعبية . ويفسر هذا الموقف لماذا اشتملت الاتفاقية الاخيرة على بندين ، بند يتعلق بالميليشيا ، وبند اخر يتعلق بالمقاومة الشعبية .

٣ — العمل الفدائي في لبنان : عقب معركة أيلول مباشرة ، ترددت آراء في أوساط جماهيرية ، تتوقع احداثا في لبنان على غرار أحداث الاردن . أما الاوساط القيادية الفلسطينية ، فلم تكن ميالة لهذه الاراء ، لانها لم تشهد وقائع من شأنها أن تدعمها. وقد بدا لفترة من الزمن ، أن ثمة شواهد على